أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية
- دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية عين الدفلى-

The impact of applying governance principles on the financial performance of the Algerian economic institution
- A field study of a sample of economic institutions in the wilaya of AinDefla -

سحنون أحلام
مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر) Sahnoune.ahlam@cu-tipaza.dz
حدبي عبد القادر
المركز الجامعي بتيبازة (الجزائر) hadbi.abdelkader@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام : 2023.11.25	تاريخ القبول : 2024.01.21	تاريخ النشر : 2024.07.06

مستخلص:تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بولاية عين الدفلى، من خلال دراسة مدى توفر مقومات الحوكمة داخل هذه المؤسسات، وأثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مؤشرات الأداء المالي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تصميم استبيان موجه لعينة من المؤسسات الجزائرية.

ومنخلال دراستنا للموضوع بأبعاده النظرية والميدانية، تم التوصل لوجود أثر إيجابي لتطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، يتمثل في المساعدة على تحقيق إفصاح شامل ودقيق وعادل عن الوضعية المالية ،وتحديد المسؤوليات لجميع المستويات الإدارية، وحماية مصالح مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الأداء المالي، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق.

تصنيف JEL:M41

Summary: This study aims to shed light on the impact of applying governance principles on the financial performance of the Algerian economic institution, by studying the extent to which governance components are available within these institutions, and the impact of applying governance principles on financial performance indicators, where reliance was placed on the descriptive approach, through designing a questionnaire. Addressed to a sample of institutions in the state ofAlgerian.

Through our study of the subject in its theoretical and field dimensions, it was concluded that there is a positive impact of applying governance principles on the financial performance of the Algerian economic institutions under study, which is represented in helping to achieve comprehensive, accurate and fair disclosure of the financial position, defining responsibilities for all administrative levels, and protecting the interests of various parties.

Key words: Governance, Financial performance; Board of directors; Audit committee.

JEL Classification Codes:M41.

المؤلف المرسل: ط.د سحنون أحلام Sahnoune.ahlam@cu-tipaza.dz

1.مقدمة

دفع توسع المؤسسات وتشابك معاملاتها التجارية والمالية إلى تعزيز خيار انفصال الملكية عن التسيير الذي ظهر مع نظرية الوكالة منذ ستينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تضارب المصالح بين المدراء والمساهمين خاصة في ظل غياب الوازع الأخلاقي، مما انجر عنه تسجيل اختلالات في أنظمة الرقابة التي تطبق على المدراء مما يمكن من التلاعب بالتقارير المالية بتقديم نتائج مغلوطة عن الأداء المالي الفعلي للمؤسسة. فالأداء المالي هو المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية كمؤشرات السيولة والربحية والرفع المالي وتوزيعات الأرباح وغيرها لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما أنه الداعم الأساسي للنشاطات المختلفة التي تقوم بها، ويساهم في تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة.

ويمثل تطبيق مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية تحديا حقيقيا، تسعى من خلاله السلطات العمومية والمنظمات المهنية الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بتبني مبادئ الحوكمة والعمل على تكييفها مع خصوصيات البيئة الجزائرية، للوصول بالمؤسسة الجزائرية إلى مستويات مقبولة من التنافسية والريادة محليا وإقليميا. وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

ومنها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية؟

في محاولة للإجابة على الأسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول.

الفرضية الثانية:يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال التطرق إلى:

- أهم المبادئ والضوابط التي يجب اتباعها في المؤسسات الاقتصادية التي تطبق مبادئ حوكمة المؤسسات.
- الكشف عن مدى تأثير آليات الحوكمة في تقييم الأداء المالي وفاعليته في نمو واستمرار المؤسسات .

تظهر أهمية الدراسة في كون موضوعها يتناول قطاعا هاما، ألا وهو القطاع الاقتصادي وهو تحليل أثر تطبيق مبادئالحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الأداء المالي والاستفادة منها بكفاءة ونجاعة، وتحديد النقائص والعوائق وكيفية تعديلها.

اهتمت الكثير من الدراسات بموضوع الحوكمة والأداء المالي نذكر منها:

1-دراسة نورة محمدي ومحمد الصغيرقريشي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعيةالبتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي، دراسة تطبيقية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد

2016/09.هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات العاملة في قطاع الصناعة البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج انحدار مائل لتحديد أثر التغير في حوكمة المؤسسات (التي تم قياسها من خلال خصائص مجلس الإدارة) على التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذي دلالة معنويةلاستقلالية مجلس الإدارة على أداء المؤسسة، وعدم وجود أثر لكل من ازدواجيةدور وحجم مجلس الإدارة و لجنة التدقيق على الأداء المالي.

2-دراسة ليندة وهبي، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الإقتصاديةالجزائرية، دراسة حالة مؤسسة NCA رويبة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016/2015.هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة NCA رويبة، بالإضافة إلى محاولة فهم الحوكمة والتعرف على المبادئ والآليات المتعلقة بها، كذلك محاولة إيجاد العلاقة التي تربط بين الحوكمة والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي لمؤسسة NCA رويبة باستعمال النسب المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تعد أحد الأسباب الرئيسية في تحسين الأداء المالي، وذلك بتطبيقالآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية، كما أنها تمثل أداة فعالة للرقابة، وأن مجلس الإدارة يعتبر أهم آلية من آليات الحوكمة في المؤسسات لأنه من الجهات المراقبة داخل المؤسسة حيثيراقب الإدارة ويشرفعليهاويقومبتقييمها، كما تكون لقراراته تأثيركبير على أداء أي مؤسسة، كما تعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة، وأخيرا توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباطقويةبينآليات الحوكمة في المؤسسات والأداء المالي وهذا ما يدل على تأثير الحوكمة على المؤسسات.

3-دراسة وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير؛ جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2016/2015. هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التسييريةالجديدة التي أثبتت فعاليتها في تجارب عالميةعديدة، وهذا من خلال تصميماستبيانوتوزيعه على عينة من 150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة واستخدام برنامجSPSS .وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد على أن تطبيق الحوكمة المؤسسيةفيهايعمل على تحسين الأداء بها على كافة المستويات سواء الفردي أو الكلي للمؤسسة؛ مع وجود تقبل واضح لتبني هذا النظام، لكن يشترطتوفيرالبيئة الملائمة لذلك وعلى رأسها التكوينوالتوعيةبأهمية وفوائد الحوكمة المؤسسية وانعكاساتها المثمرة البعيدة الأمد.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور كالآتي:

- مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية.
- مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- الدراسة الميدانية.

2. مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية:

إن الحديث المتكرر عن الغش والتلاعب في القوائم المالية والذي أدى في كثير من الأحيان إلى انهيار شركات واقتصادات ضخمة، الأمر الذي أدى إلى استخدام مفهوم حوكمة المؤسسات في مختلف المجالات العلمية والعملية والأكاديمية كمحاولة للسيطرة على المخالفات المختلفة التي عادة ما تحتاج لرقابة وقوانين خاصة للأطراف التي لا يمكنها التدخل في التسيير.

1.2- تعريف الحوكمة:

- **لغويا:** وهو ما يطلق عليه البحث في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم وعليه لفظ الحوكمة يتضمن: **الحكمة، الحكم، الاحتكام، التحاكم.**(أبو عطا، 2003، صفحة 24)

- **اصطلاحا**: عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة المؤسسات بأنها: النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الادارة، الادارة العليا، المساهمين وذوي العلاقة. وأنها "الاجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المؤسسة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة" (حسن هنطش و السيد أحمد، 2019، صفحة 89).

كما عرفها (عبد الصمد ، 2017، صفحة 35) كالآتي: الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات، والتي تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

من خلال ما سبق، يمكن تعريف الحوكمة أنها عبارة عن مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين وبين المساهمين وباقي أصحاب المصالح.

2.2- مبادئ الحوكمة:

يقصد بالمبدأ الفكرة الأساسية التي تبنى عليها أفكار أخرى تندرج ضمنها، . والتي تحقق الحد الأدنى لحماية مصالح المؤسسة والمساهمين، وأصحاب المصالح، ومع التنسيق بين المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية وجهود البنك الدولي تم وضع أهم مبادئ الحوكمة والمتمثلة في (عبد الصمد ، 2017، الصفحات 40-41):

-حقوقالمساهمين. - المعاملة المتكافئةللمساهمين. - دور أصحاب المصالح في حوكمةالمؤسسات. -الإفصاح والشفافية.- مسؤوليات مجلس الادارة.- ضمان الأساس اللازملتفعيل إطار حوكمة المؤسسات.

3.2- معايير حوكمة المؤسسات:

تقوم المؤسسات الكبيرة الآن باتباع مبادئ الحوكمة وذلك وفقاً للقوانين السارية، وتنفيذاً لهذا المنهج تضع المؤسسة الإطار العام لمعايير الحوكمة التي ستتبعها في هذا المجال، والذي ما زال يعتبر حديثاً لدرجة ما في بعض البلدان. ولذا يجب أن تكون صادرة وفق الصلاحيات والضوابط والاختصاصات القانونية المطلوبة، وإلا فإنها تفقد صلاحيتها ولا يعتد بها باعتبارها «خارج الاختصاص» (https://uabonline.org/ar، 2017، صفحة 429).

ومنه فإن المعيار هو عبارة عن مقياس يبينآلية عمل موضوع معين وهو إطار مرجعي يتم الرجوع إليه ، وعله هناك معياريين أساسيين لحوكمة المؤسسات ندرجهما على النحو التالي (عبد الصمد ، 2017، صفحة 42): **معايير الأداء، معايير الرقابة.**وهذه المعايير هي مكملة لبعضها كما توجد معايير فرعية مختلفة حسب نوع وطبيعة المؤسسة.

3.مؤشرات تقييم الأداء المالي:

سنحاول في هذا المحور التعرف على مفهوم الأداء المالي وأهميته والعوامل المؤثرة على الأداء المالي.

1.3- مفهوم الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في المتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات المصالح وتحقيق أهدافهم (منصور و شحدة، 2003، صفحة 296).

ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة (الخطيب، 2010، صفحة 45).

ويعرف أيضا على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية. (دادان، 2006-2007، صفحة 36).كما أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية (قلو، 2010-2011،، صفحة 133):

- تركيبة ميزانيتها المالية من أصول وخصوم ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها، إذ أن عدم قدرتها على التمويل.
- درجة اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ومعدل دوران دورة الاستغلال، ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- حجم السيولة المتوفرة لديها، فإذا كانت تعاني عجزاً فهذا يؤدي إلى زيادة ديونها مما ينتج عنه الانخفاض.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: أداة لتشخيص وضعية استغلال الموارد المالية بهدف اتخاذ القرارات التي تصب في إطار السياسة المالية للمؤسسة، وتدارك الثغرات والانحرافات، بالإضافة إلى كونهمرآة المؤسسة التي تعكس وضعها المالي في لحظة معينة.

2.3- أهمية الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدممستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات مالية للمستخدمين (موسى، 2002، صفحة 20). وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية (الخطيب، 2010، الصفحات 47-48):- تقييم ربحية المؤسسة. - تقييم سيولة المؤسسة. -تقييم تطور نشاط المؤسسة. - تقييم مديونية المؤسسة.- تقييم تطور توزيعات المؤسسة.- تقييم تطور حجم المؤسسة.

3.3- قياس الأداء المالي:

القياس هو "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين. وغياب القياس يدفع المسرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة" (George R.Terry، 1985، صفحة 493). إذن هو تحديد مقدار نتائج.وتعدالمرحلةالأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف. وهو التقييم يهدف لدراسة كفاءة والقدرات المالية لوضع الخطط والسياسات ومهارتها في تنفيذها مستخدمة معايير مالية توضح مدى نجاح الإدارة في الاستخدام الأمثل لكل الإمكانيات المتاحة ماديا والقدرة على توليد أكبر عائدات.فقياس الأداء لا يقتصر على التقويم الاداري بل يمتد إلى الجوانب المالية وغيرها. (الكرخي، 2020، صفحة 52).

4.3- مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية

هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم للبسط والمقام من بيانات وأرقام تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسرة له (الزبيدي، 2004، صفحة 80).

مما سبق يمكن القول بإنَّ عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح المؤسسة هذه المؤشرات بمثابة معايير. كمايعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة لتقييم الأداء المالي (عبد الخالق، 1987، صفحة 167).

5.3- أهم مؤشرات الأداء المالي التي سيتم الاعتماد عليها في البحث

سيتم في هذا البحث الاقتصار على دراسة مؤشر العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، توافقا مع نموذج الدراسة الميدانية، ونظرا لدلالة المؤشرين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

معدل العائد على الأصول:

العائد على إجمالي الأصول= صافي الربح بعد الضريبة /متوسط إجمالي الأصول. (الكرجي، 2020، صفحة 303)

معدل العائد على حقوق الملكية:

معدل العائد حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.(الكرخي، 2020، صفحة 304)

4.الدراسة الميدانية:

لقد تم بناء استبيان خاص بهذه الدراسة بعدما تم تحديد أبعاد الموضوع ومكوناته،وإدراكا لأهمية اثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي، قمنا بتوزيعه على عينة عددها 20مؤسسات (95فرد)،وتمكنا من فحص الردود.

1.4- عينة الدراسة

الأصلفيالبحوثالعلميةأنتجربالدراسةعلىكافةأفرادمجتمعالدراسة.لأنذلكيجعلالنتائجأكثردقة، غير أننا حصرناالدراسةلمجموعة من المؤسساتالاقتصادية بولاية عين الدفلى والمديريات العامة لبعض الفروع المتواجدة بعين الدفلىبدل مندراسة كافةالمؤسسات الجزائريةعلىمستوىالوطن،ومنهذهالأسبابنذكرما يلي:

- كبرحجممجتمعالدراسة،وهذامايتطلبتكلفةعاليةووقتاأطوللتغطيةجميعمفرداتالمجتمع؛
- عدمتجاوبكافةأفرادالمجتمعمعالدراسةممايؤديإلىإعاقةاستمرارالعمل.

وقد تم اختيار المؤسسات التالية من أجل الدراسة نذكرها : بنك بدر ، اتصالات الجزائر ، شركةجيزي ، شركة موبليس، عيادة الونشريس، عيادة البركة، وعيادة البسمة، فندق النجاح، فندق ناجم، المؤسسة الاستشفائية الخاصة الأنطاكي، شركة تونزة لأشغال الكهربائية، شركة التأمينات CAA، البنك الجزائري الخارجي ، شركة بوداني للاتصالات والخدمات، شركة نور الملاك للنقل الصحي، وكالة صندوق التأمينات ، مكتب المحاسبة audit com، عيادة التحاليل حوتي، عيادة التحاليل الآفاق، مؤسسة التربية والتعليم فوضيلالورتيلاني الخاصة، شركة صيدال.

2.4- أدوات الدراسة

أولا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 26وEXEL وهذا للتوصل إلى ما يلي:

وسيتم الاعتماد على الاستبيان بشكل كبير كوسيلة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وكذلك على الملاحظة العلمية:

- **الاستبيان** :يعد الاستبيان من ادوات البحث الهامة في جمع البيانات ،فهو " جمع البيانات عن طريق استمارة مكتوبة تتضمن بنودا أو فقرات و أسئلة توزع على الأفراد المعنيين ويطلب منهم ملؤها وإرجاعها للقائمين بالدراسة لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة ، حيث اعتمدنا في إعداد هذه الاستبانة على مجموعة من الاستبانات السابقة تتعلق بمواضيع تتشابه مع موضوع الدراسة، وبعد عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف وأربع أساتذة أفاضل محكمين مختصين في مجال التسيير لأخذ آرائهم حول مدى وضوح صياغة أسئلة الاستبيان، وبعد تصحيحهم للاستبيان و إعطاء الملاحظات، ترتب على ذلك استبعاد بعض الأسئلة والتعديل في صياغة بعض العبارات الأخرى وفي الأخير تمكنا من توجيهه لفئة من المستهدفين.

ثانيا: ظروف تصميم وتوزيع الاستبيان:

لقد تم بناء الاستبيان الخاص بهذه الدراسة بعدما تم تحديد ابعاد الموضوع ومكوناته، وإدراكا بأهمية المعلومات المطلوبة وعلاقتها بالموضوع، حيث قمنا في البداية بإعداد الوثيقة مسودة الاستبيان باللغة العربية وإخضاعها للتجريب (استبيان تجريبي) و هذا اعتمادا على:

- ✓ بعض الدراسات التي تناولت دراسات مشابهة
- ✓ اهم العناصر التي تطرقنا اليها في الجانب النظري والتي تمس اشكاليتنا بالضبط

تم توزيع الاستبيان التجريبي على عينة قصدية عدد افرادها 95 فردا توزعت على المهنيين. بعد هذه المرحلة تم جمعها وفحصها، ولقد مكن هذا الفحص من معرفة ردود افعال المستجيبين والتي مست الجوانب التالية:

- ✓ اللغة التي قدم بها الاستبيان؛
- ✓ سهولة او صعوبة فهم الاسئلة والقدرة على الاجابة؛
- ✓ التأكد من مدى توافق العبارات والمصطلحات المستخدمة مع مستوي ادراك المستجيب؛
- ✓ الحصول على انتقادات أو اقتراحات مفيدة تتعلق بالاستبيان وترتيب الاسئلة؛
- ✓ احتمالات وجود بعض الاخطاء الاملائية.

ثالثا- صدق وثبات الاستبيان

لقد تم إجراء العديد من الاختبارات على الاستبيان للتأكد من صحته وثباته، مستخدما في ذلك تحكيم الاستبيان من خلال محكمين متخصصين في هذا الموضوع، بالإضافة للاختبارات اللازمة للتحقق من الصدق والثبات.

صدق المحكمين: لغرض معرفة مدى وضوح أسئلة الاستبيان فقد تم عرضها على الأستاذ المشرف للتعرف على توجيهاته وكذلك أساتذة متخصصين في هذا المجال، وبعد ذلك تم صياغة العبارات بشكل ملائم وأكثر وضوحا وبساطة لتظهر في شكلها النهائي. وقد اعتمدناعلى:

الجدول رقم 01 التالي في قياس الصدق الإلزامي.

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5
قيم المتوسط الحسابي	من 1 الى 1.80	من 1.81 الى 2.60	من 2.61الى 3.40	من 3.41الى 4.20	من 4.21الى 5.00
درجة التقدير	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسط	مقبول	مقبول جدا

ثبات الاستبيان

لقد تم فحص محاور الاستبيان من خلال مقياس ألفا كرونباخ, الموضح في الجدول الذي في الأسفل لحساب ثبات المقياس فلوحظ أن معامل الثبات نسبته مقبولة, وتعد هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عالية وتفي بأغراض الدراسة, بحيث يجب أن لا تقل قيمة المعامل عن 60 % لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها في البحث.

الجدول رقم 02:الصدق والثبات للاستبيان

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ(الثبات)	الصدق المحك
هل يوجد علاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول.	08	1.00	1.00
هل يوجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول	08	1.00	1.00
هل يوجد علاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية	07	0.622	0.692
جميع المحاور	23	0,891	0,976

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

1-**تحليل الجدول رقم 02:** بعد قياس معامل ألفا كرونباخ للحكم على ثبات أداة الدراسة حصلنا على 0,891 وهو معامل حيث تعتبر ذو مستوى ممتاز من والثبات والثقةلإتمام الدراسة ولموثوقية نتائجها، كما أن نسبة ثبات المحور الأول تمثل 100 % وهي نسبة مقبولة، أما نسبة ثبات المحور الثاني فهي 100% وهي مقبولة جدا، وأما نسبة ثبات المحور الثالث تمثل 62,2 %. أما عن قياس صدق المحك تمثل 0,976 وهي تمثل صدق العبارات المستخدمة للدراسة أما عن عبارات المحور الأول تمثل 100% وهي جد مقبولة أما المحور الثاني فهي 100% وهي مناسبة جدا، و أما المحور الثالث69,2 %.

2- تحليل وعرض عناصر العينة: من خلال قياس عدد المؤسسات حسب النشاط التي تم دراستها وكذلك الخبرة والمستوى التعليمي لأفراد مجتمع الدراسة.

الجدول رقم 03: توزيع طبيعة النشاط للمؤسسات مجتمع الدراسة

النشاط	التكرار	النسب المئوية
مؤسسة صناعية	54	%56,8
مؤسسة تجارية	18	%18,9
مؤسسة خدماتية	23	%24,2

المجموع	95	%100

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

تتكون عينة الدراسة من 20 مؤسسة قامت بالإجابة على كل أسئلة الاستبيان من خلال الأفراد المسؤولين لديها من رؤساء أقسام ومديرين.حيث تمثل نسبة المؤسسات الصناعية التي تحصرها الدراسة 56,8% من مجموع عينة الدراسة أما المؤسسات ذات النشاط الخدماتي فتمثل 24,2% وأما المؤسسات الخدماتية 18,9% .

الجدول رقم04: توزيع افراد العينة حسب المهنة

النسبة المئوية		الرتبة الإدارية
4,2	4	رئيس مجلس الادارة
68,4	65	مدقق داخلي
12,6	12	مدير تنفيذي
14,7	14	محاسب
100	95	المجموع

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول تمثل نسب الرتب الوظيفية كالآتي: نسبة المدققين الداخلين هي أكبر نسبة 68,4% تليها رتبة محاسب بنسبة 14,7%، تثم رتبة مدير تنفيذي بنسبة 12,6% وأخيرا رتبة رئيس مجلس الإدارة بنسبة 4,2% .

الجدول رقم05: توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة المئوية		المستوى التعليمي
8,4	8	دون المستوى الجامعي
20,0	19	ليسانس
47,4	45	ماجستير- ماستر
24,2	23	دكتوراه
100	95	المجموع

المصدر: من إعدادالباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول رقم 06 تمثل المستوى التعليمي كالآتي: 47,4% مستوى ماستر، وتليها مستوى دكتوراه بنسبة 24,2%مستوى دكتوراه، ثم 20% لسانس ، وأخر مستوى هو 8,4% دون المستوى الجامعي ، وذلك لأهمية الرتب التي يتقلدها أصحاب المناسب التي لها علاقة بالقرار و المراقبة.

الجدول رقم06: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5سنوات	22	23,2
من 5 الى 10 سنوات	30	31,6
من 11 الى 15 سنة	37	38,9
أكثر من 15 سنة	6	6,3
المجموع	95	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول رقم 06 يظهر لنا أن الخبرة المهنية التي تتراوح ما بين 11 و15 سنة هي أكبر نسبة 38,6% وذلك لحساسية منصب المدقق الداخلي الذي يجب أن يكون ذو خبرة وكفاءة مهنية عالية، وتليه نسبة 31,6% الخبرة التي تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات ثم أقل من 5 سنوات بنسبة 23,2% وأخيرا 6,3% للخبرة المهنية الأكثر من 15 سنة وهي تخص أكثر المديرين.

ثالثا: عرض نتائج محاور الدراسة وتحليلها:

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية، سنعرض فيما يلي كل المحاول كالتالي:

الجدول رقم 07: تحليل نتائج المحور الأول: هل يوجد علاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمةT	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابة
- هل يوجد علاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول؟	0,842	0,366	84,2	22,390	0.000	نعم
1-معدل حضور الجمعية العامة	3 ,421	1,135	63,2	29,370	0.000	موافق
2-مدى سيطرة المجلس على التعارض في المصالح مع أصحاب القرار والمساهمين	3,578	0,870	66,3	40,093	0.000	موافق
3- حصول المجلس على المعلومات الاقتصادية والمالية الدقيقة في الوقت المناسب.	3,810	0,948	57 ,9	39,152	0.000	موافق
4- أغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين	3,663	0,858	73,7	41,607	0.000	موافق
5-مدى الرقابة على الانجاز وتحقيق الأهداف المسطرة.	3,663	0,708	75,8	50,375	0.000	موافق
6-هناك قيود على حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية	3,568	0,820	73,7	42,382	0.000	موافق

العامة للمؤسسة حسب نسبة التصويت						
7- يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف ومهام إدارة الرقابة الداخلية حسبما ورد في ضوابط حوكمة المؤسسات.	3,610	0,802	74,7	43,833	0,000	موافق
8- الجهة المسؤولة عن تعيين المدقق الخارجي هي الجمعية العامة للمؤسسة.	3,673	0,777	83,2	46,029	0.000	موافق
جميع الفقرات	3,623	0,864	71,06	41,60	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS .V.26

من خلال الجدولالسابق تبين أن الفقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- الفقرة الثمانية بلغ الوزن النسبي 83,2% أكبر نسبة ومستوى دلالة يساوي 0,000 أقل من 0,05 وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن الجهة المسؤولة عن تعيين المدقق الخارجي هي الجمعية العامة للمؤسسة.
- الفقرة الخامسة بلغ الوزن النسبي75,8% ثاني أكبر نسبة وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه من المهام مجلس الادارة التأكد من مدى الرقابة على الانجاز وتحقيق الأهداف المسطرة.
- الفقرة السابعة بلغ الوزن النسبي 74,7% ثلث نسبة وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن يقوم مجلس الإدارة بتحديد أهداف ومهام إدارة الرقابة الداخلية حسبما ورد في ضوابط حوكمة المؤسسات. وهذا طبقا لنظامنا الاقتصادي الجزائري.
- الفقرة السادسة بلغ الوزن النسبي فيهما 73,7%وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن هناك قيود علىحضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة حسب نسبة التصويت.
- ونفسه مع الفقرة الرابعة بلغ الوزن النسب 73,7%,وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن أغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، مما يسمح بأن تكون القرارات حيادية ومناسبة.
- أما الفقرة الثانية بلغ الوزن النسبي 66,3% ومستوى دلالة يساوي 0,000 أقل من 0,05 وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه يجب قياس مدى سيطرة المجلس على التعارض في المصالح مع أصحاب القرار والمساهمين.
- بالنسبة للفقرة الأولى بلغ الوزن النسبي63,2%وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن معدل حضور الجمعية العامة يؤثر على القرارات التي يتخذها المجلس.
- أما الفقرة الثالثة بلغ الوزن النسبي57,9%وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه يجب حصول المجلس على المعلومات الاقتصادية والمالية الدقيقة في الوقت المناسب، حتى تكون القرارات المتخذة وخاصة الاقتصادية رشيدة.

الجدول رقم08: التكرارات والنسب المئوية للمحور الأول:

درجة الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		أكبر نسبة
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
الفقرةالأولى	11	11,6	10	10,5	8	8,4	60	63,2	6	6,3	موافق
الفقرة الثانية	4	4,2	8	8,4	16	16,8	63	66,3	4	4,2	موافق
الفقرة الثالث	3	3,2	8	8,4	11	11,6	55	57,9	18	18,9	موافق
الفقرة الرابعة	2	2,1	13	13,7	5	5,3	70	73,7	5	5,3	موافق
الفقرة الخامسة	1	1,1	9	9,5	12	12,6	72	75,8	1	1,1	موافق
الفقرة السادسة	4	4,2	8	8,4	13	13,7	70	73,7	0	0,0	موافق
الفقرة السابعة	3	3,2	9	9,5	11	11,6	71	74,7	1	1,1	موافق
الفقرة الثامنة	3	3,2	9	9,5	4	4,2	79	83,2	0	0	موافق
جميع الفقرات	31	32,8	74	77,9	80	84,2	540	568,5	35	36,9	موافق

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول المراد تحليله يتضح أن هناك اتفاق تام بين الأفراد أنه يوجد علاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول وفي مختلف الفقرات، حيث بلغ نسبة 84%2,موافقون أي ما يمثل 95 فرد أجمعوا على أن حجم مجلس الادارة وعدد الأعضاء غير التنفيذين وطريقة عقد الجمعية العامة واتخاذ القرارات له أثر على الأداء المالي.

الجدول رقم 09: تحليل نتائج المحور الثاني: هل يوجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمةT	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابة
هل يوجد علاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول.	0,789	0,409	78,9	18,775	0.000	نعم
9- لدى المجلس لجنة تدقيق تعمل بصفة دائمة.	3,442	1,028	74,7	32,620	0.000	موافق
10- تتشكل لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين.	3,536	0,976	74,7	35,305	0.000	موافق
11_ عدد الملاحظات بتقارير اللجنة والعمل على	3,515	0,932	75,8	36,751	0.000	موافق

تصحيح الخلل من خلال الاجراءات المناسبة.						
12-الافصاح عن السياسات المالية والمخاطر الممكن حدوثها.	3,305	1,121	58,9	28,736	0.000	موافق
13- مدى امتثال المراجعين الداخليين و الخارجين بالمعايير والقوانين المعمول بها.	3,421	1,097	56,8	30,391	0.000	موافق
14- استخدام نتائج المحافظ الحسابات في تصحيح التقارير المالية.	3,421	1,144	58,9	29,131	0.000	موافق
15- مدى فحص وتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي.	3,505	0,943	75,8	36,196	0,000	موافق
16- يمكن تفويض المراجع الخارجي في تقديم التقارير إلى المجلس أو اللجان التابعة.	3,473	1,050	61,1	32,237	0,000	موافق
جميع الفقرات	3,452	1,036	67,08	32,670	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدولالسابق تبين أن الفقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة الحادية عشر بلغ الوزن النسبي 75,8% وهو أكبر نسبة، ومستوى دلالة يساوي 0,000 أقل من 0,05 وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن عدد الملاحظات بتقارير لجنة التدقيقوالعمل على تصحيح الخلل من خلال الاجراءات المناسبة من طرف مجلس الادارة.
- كما بلغ نفس الوزن النسبي في الفقرة الخامسة عشر75,8%، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على من أهم أثار مبادئ الحوكمة على الأداء المالي هو القدرة على تحديد مدى فحص وتقييم أعمال إدارة التدقيق الداخلي.
- كما بلغ الوزن النسبي في الفقرة التاسعةوالعاشرة74,7%، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن لدى المجلس لجنة تدقيق تعمل بصفة دائمة. كما تتشكل لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين.
- أما في الفقرة السادسة عشر فبلغ الوزن النسبي 61%1, ثالثنسبة،وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على يمكن تفويض المراجع الخارجي في تقديم التقارير إلى المجلس أو اللجان التابعة.
- وفي الفقرة الثانية عشر والفقرة الرابعة عشر بلغ الوزن النسبي 58,9%،وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على الافصاح عن السياسات المالية والمخاطر الممكن حدوثها، كما يجب استخدام نتائج المحافظ الحسابات في تصحيح التقارير المالية. وهذا وفقا للمعايير الوطنية والدولية المعمول بها في الجزائر.

- وأخر نسبة في الفقرة الثالثة عشر التي بلغت 56,8%%،وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن امتثال المراجعين الداخليين والخارجين بالمعايير والقوانين المعمول بها من أهم المبادئ التي يجب الالتزام بها.

الجدول رقم10: التكرارات والنسب المئوية للمحور الثاني

درجة الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		أكبر نسبة
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
الفقرة التاسعة	9	9,5	11	11,6	4	4,2	71	74,7	0	0	موافق
الفقرة العاشرة	7	7,4	10	10,5	5	5,3	71	74,7	2	2,1	موافق
الفقرة احدى عشر	6	6,3	11	11,6	6	6,3	72	75,8	0	0	موافق
الفقرة الثانية عشر	10	10,5	15	15,8	10	10,5	56	58,9	4	4,2	موافق
الفقرة الثالثة عشر	7	7,4	16	16,8	10	10,5	54	56,8	8	8,4	موافق
الفقرة الرابعة عشر	10	10,5	12	12,6	9	9,5	56	58,9	8	8,4	موافق
الفقرة الخامسة عشر	6	6,3	12	12,6	5	5,3	72	75,8	0	0	موافق
الفقرة السادسة عشر	6	6,3	15	15,8	9	9,5	58	61,1	7	7,4	موافق
جميع الفقرات	61	64,1	102	106,2	58	61,1	510	536,7	29	30,5	موافق

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول المراد تحليله يتضح أن هناك اتفاق تام بين الأفراد الذين أكدوا على أن هناك علاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول، حيث بلغ نسبة 78,9% موافقون أي ما يمثل 95 أجمعوا على لمبادئ الحوكمة (مبدأ المساءلة والرقابة) أثر فعال في تقييم الأداء المالي.

الجدول رقم 11: تحليل نتائج المحور الثالث: هل يوجد علاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية.

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمةT	مستوى الدلالة	اتجاه الاجابة
هل يوجد علاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية.	0,736	0,442	73,7	16,223	0.000	نعم
17- تحقيق العدالة أي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح بالمؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين	3,368	1,101	63,2	29,799	0.000	موافق

19- يتاح للمساهمين تمثيل أنفسهم في اجتماعات مجلس الإدارة.	3,378	1,102	57,9	29,859	0.000	موافق
20-خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة، وزيادة درجة الوعي عند المستثمرين لتتمكن المؤسسة من الصمود أمام المنافسة القوية.	3,410	1,046	66,3	31,758	0.000	موافق
21- لأعضاء اللجنة الشرعية وإدارة المخاطر الحق في التصويت.	3,200	1,251	44,2	24,924	0.000	موافق
22- لأصحاب المصالح الحق في غزل أعضاء مجلس الإدارة.	3,073	1,150	42,1	26,033	0.000	موافق
23-تقديم افصاح كامل وعادل ودقيق وفي الوقت المناسب وفق تقارير ووثائق	2,989	1,241	54,7	23,461	0,000	موافق
جميع الفقرات	3,264	1,148	55,94	27,862	0,000	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدولالسابق تبين أن الفقرات حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

- في الفقرة عشرون بلغ الوزن النسبي 66,3% وهو أكبر نسبة، ومستوى دلالة يساوي 0,000 أقل من 0,05 وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه تساعد عملية تقييم الأداء المالي في خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة، وزيادة درجة الوعي عند المستثمرين لتتمكن المؤسسة من الصمود أمام المنافسة القوية بوجود تطبيق جدي لمبادئ حوكمة المؤسسات.
- وفي الفقرة السابعة عشر بلغ الوزن النسبي 63,2% وهو ثاني نسبة، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه يمكن تحقيق العدالة أي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح بالمؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين. عند الالتزام الحرفي للمبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات وتطبيق الصحيح لها.
- كما أن الفقرة الثامنة عشر فبلغ الوزن النسبي 63,2% مثل النسبة السابقة، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أنه يجب أن تكون هناك استقلاليه الأعضاء المشرفين على إدارة المخاطر في المؤسسة، من أجل تحديدها بشكل حيادي وأنجع،
- الفقرة التاسعة عشر بلغ الوزن النسبي **57,9%** وهو ثالث نسبة، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن استقلالية الأعضاء التنفيذين يتيح للمساهمين تمثيل أنفسهم في اجتماعات مجلس الإدارة.

- في الفقرة الثالثة والعشرون بلغ الوزن النسبي **54,7%**،وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على تقديم افصاح كامل وعادل ودقيق وفي الوقت المناسب وفق تقارير ووثائق.
- وفي الفقرة الواحد والعشرون بلغ الوزن النسبي **44,2%**، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان افراد عينة الدراسة موافقون على أن لأعضاء اللجنة الشرعية وإدارة المخاطر الحق في التصويت دون أي خلفية.
- وأخيرا الفقرة الثانية والعشرون بلغ الوزن النسبي **42,1%** وأقل نسبة وتصل إلى نصف، وهو دال احصائيا، مما يدل على ان نصف افراد عينة الدراسة موافقون على أن لأصحاب المصالح الحق في غزل أعضاء مجلس الإدارة. فيما يرى النصف الأخرى أن هذا يؤثر على أداء أعضاء الإدارة وعدم الشعور بالأمان الوظيفي.

الجدول رقم12: التكرارات والنسب المئوية للمحور الثالث:

درجة الفقرة	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		أكبر نسبة
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
الفقرة السابعة عشر	9	9,5	15	15,8	7	7,4	60	63,2	4	4,2	موافق
الفقرة الثامنة عشر	10	10,5	13	13,7	5	5,2	60	63,2	7	7,4	موافق
الفقرة التاسعة عشر	9	9,5	13	13,7	12	12,6	55	57,9	6	6,3	موافق
الفقرة عشرون.	7	7,4	16	16,8	6	6,3	63	66,3	3	3,2	موافق
الفقرة واحد وعشرون	13	13,7	17	17,9	13	13,7	42	44,2	10	10 ,5	موافق
الفقرة اثنان وعشرون	11	11,6	21	22,1	18	18,9	40	42,1	5	5,3	موافق
الفقرة ثلاثة وعشرون	20	21,1	13	13,7	10	10,5	52	54,7	0	0	موافق
جميع الفقرات	79	83,3	108	113,7	71	74,6	372	391,9	35	36,9	موافق

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

من خلال الجدول المراد تحليله يتضح أن هناك اتفاق تام بين الأفراد الذين أكدوا على أن هناك علاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية، حيث بلغ نسبة 73,7%موافقون أي ما يمثل 95 أجمعوا على لمبادئ الحوكمة (مبدأ الاستقلالية والشفافية) أثر فعال في تقييم الأداء المالي.

اختبار الفرضيات:

1- **الفرضية الأول:** تهدف هذه الفرضية لمعرفة آراء أفراد الدراسة حولالعلاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول. وتم استخدام المحور الأول من الاستبيان للإجابة على هذه الفرضية، وهذا من خلال الأسئلة المرقمة من (01-08).

- **الفرضية العديمةH_0:**لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول.

- **الفرضية البديلةH_1:** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول.

ومن خلال الجدول التالي تظهر نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

المتغير المستقل	الارتباط R	اختبار الجودة للنموذج F	معامل التحديد R^2	اختبار التأثير T	النموذج
أعضاء مجلس الإدارة	0,773	137,70	0,597	11,735	Y=1,336 x +2,569

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.V.26

* دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05.

** دال إحصائيا عند مستوى معنوية 0,01.

Y: الأداء المالي للمؤسسة \x: حجم مجلس الإدارة.

نلاحظ أن معدل التغيير هو77,3% أما جودة النموذج تمثل 137,70وهي دالة احصائيا من خلال الملحق فإن الدلالة أقل من 0,01 أما معامل التحديد فهو يمثل59,7% أما معامل تأثير فهو دال إحصائيا أصغر من 0,05

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث أن حجم مجلس الإدارة أثر فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (من خلال معدل العائد على الأصول وهو أحد أدوات التقييم للأداء المالي).

2- **الفرضية الثانية:** تهدف هذه الفرضية لمعرفة آراء أفراد الدراسة حولالعلاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول. وتم استخدام المحور الثاني من الاستبيان للإجابة على هذه الفرضية، وهذا من خلال الأسئلة المرقمة من (09-16).

- **الفرضية العديمةH_0:لا** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول.
- **الفرضية البديلةH_1:** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول

ومن خلال الجدول التالي تظهر نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

المتغير المستقل	الارتباط R	اختبار الجودة للنموذج F	معامل التحديد R^2	اختبار التأثير T	النموذج
لجنة التدقيق	0,551	40,448	0,303	6,360	Y=1,021 x +2,844

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على SPSS.V.26

Y: الأداء المالي للمؤسسة \x: عدد أعضاء لجنة التدقيق.

نلاحظ أن معدل التغيير هو55,1%أما جودة النموذج تمثل **40,448**وهي دالة احصائيا من خلال الملحق فإن الدلالة أقل من 0,01 أما معامل التحديد فهو يمثل30,3% أما معامل تأثير فهو دال إحصائيا أصغر من 0,05

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث أن عدد أعضاء لجنة التدقيق أثر فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (من خلال معدل العائد على الأصول وهو أحد أدوات التقييم للأداء المالي).

3- **الفرضية الثالثة:** تهدف هذه الفرضية لمعرفة آراء أفراد الدراسة حولالعلاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية. وتم استخدام المحور الثالث من الاستبيان للإجابة على هذه الفرضية، وهذا من خلال الأسئلة المرقمة من (17-23).

- **الفرضية العديمةH_0:لا** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية.
- **الفرضية البديلةH_1 :** توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء أفراد المجتمع حول العلاقة بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية.

ومن خلال الجدول التالي تظهر نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

المتغير المستقل	الارتباط R	اختبار الجودة للنموذج F	معامل التحديد R^2	اختبار التأثير T	النموذج
لجنة التدقيق	0,634	62,447	0,402	7,902	Y=1,217 X+2,554

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد علىSPSS.V.26

Y: الأداء المالي للمؤسسة \x: عدد الأعضاء غير التنفيذيين.

نلاحظ أن معدل التغيير هو63,4%أما جودة النموذج تمثل**62,447**وهي دالة احصائيا من خلال الملحق فإن الدلالة أقل من 0,01 أما معامل التحديد فهو يمثل40,2% أما معامل تأثير فهو دال إحصائيا أصغر من 0,05

وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة حيث أن عدد الأعضاء غير التنفيذيين أثر فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (من خلال معدل عائد حقوق الملكية وهو أحد أدوات التقييم للأداء المالي).

5. الخاتمـــة

من أجل التحكم في النشاط الاقتصادي والتدفقات المالية الناتجة عنه، زاد الاهتمام بمتطلبات حوكمة المؤسسات من أجل تحسين عملية الأداء المالي وجودة المعلومات المالية بما يقلل من المخاطر المالية وضعف المركز المالي للمؤسسات، ما يؤدي لعدم الاستمرار والإفلاس، لذا تعمل المنظمات المهنية الوطنية والدولية من أجل وضع معايير تعزز عملية التقييم والتسجيل والإفصاح عن البيانات المالية، وتفعيل العلاقة بين آليات تطبيق الحوكمة والأداء المالي الكفء للمؤسسة الاقتصادية.

النتائج:بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية التي تناولت أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية بولاية عين الدفلى، يمكن اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين حجم مجلس الادارة ومعدل العائد على الأصول. فرضية مثبتة، لأن مجلس الإدارة هو الجهة المسيرة للمؤسسة والتي تمثل أهم جهة تتحكم في القرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

الفرضية الثانية:يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق ومعدل العائد على الأصول. فرضية مثبتة،باعتبار تشكيلة لجنة التدقيق التي تضم الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة والخبراء مؤشر على استقلالية ومصداقية لجنة التدقيقوهو ما يساهم في فعالية أداء اللجنة وينعكس بالإيجاب على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسةومن ضمنها معدل العائد على الأصول مثلما تشير إليه نتائج التحليل الإحصائي.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين عدد الأعضاء غير التنفيذين ومعدل عائد حقوق الملكية، فرضية مثبتة. حيث يؤثر عدد الأعضاء غير التنفيذيين على فعالية لجنة التدقيق كآلية من آليات تطبيق الحوكمة، بالإيجاب على مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومن ضمنها معدل العائد على حقوق الملكية مثلما تشير إليه نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال دراستنا لموضوع أثر تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتوفر أغلب المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على مقومات الحوكمة بشكل رسمي عن طريق ميثاق الحوكمة، وبشكل ضمني عن طريق اللوائح والإجراءات الداخلية.
- يساهم الالتزام بمبادئ الحوكمة بشكل إيجابي في تحسين مؤشرات الأداء المالي على غرار معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.
- هناك اتفاق تام بين الأفراد المستجوبين أنه يوجد علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول وفي مختلف الفقرات، حيث أجمع84%من المستجوبين على أن حجم مجلس الإدارة وعدد الأعضاء غير التنفيذيين وطريقة عقد الجمعية العامة واتخاذ القرارات له أثر إيجابي على الأداء المالي للمؤسسة. كما أجمع 78,9%من المستجوبين أن لمبادئ الحوكمة (مبدأ المساءلة والرقابة) أثر فعال في تقييم الأداء المالي. كما أجمع73,7% من أفراد المجتمع الإحصائيأن لمبادئ الحوكمة (مبدأ الاستقلالية والشفافية) أثر فعال في تقييم الأداء المالي.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- الاعتماد على المؤشرات المالية الحديثة في دراسة الأداء.
- تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية ميدانيا وعدم الاكتفاء بالنصوص ومواثيق أخلاقيات المهنة.
- تمويل قطاع البحث العلمي وتحديث القوانين واللوائح المنظمة للتفاعل بين الجامعة والقطاع الاقتصادي.
- الاستعانة بالخبرات الوطنية والأجنبية ذات التجربة والكفاءة العالية في مجالات التدقيق والحوكمة.

6.قائمة المصادر والمراجع

https://uabonline.org/ar، (2017). *معايير حوكمة الشركات*. (مجلة اتحاد المصارف العربية، المحرر) تاريخ الاسترداد 18 03, 2023، من اتحاد المصارف العربية.

Stéphan. G Franclin, George R.Terry. (1985). *les principes du management* (المجلد 8). Paris، Ed economica، france.

أنور صديق عبد الخالق. (1987). *الإدارة المالية واتخاذ القرارات بمنشآت الأعمال*. الرياض، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

حسين ناجي. (2005). استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن. *الإداري، 27*(10)، 124.

حمزة الزبيدي. (2004). *أساسيات الإدارة المالية*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

دونالد ووترز. (2002). *101 طريقة لتطوير أداء المؤسسات*. مصر: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

رفيق قلو. (2010-2011،). *دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر*. المدية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة و مالية،: جامعة المدية.

طاهر منصور، و حسين شحدة. (طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد2، 2003، ص 296. طاهر منصور، حسين شحدة، استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30، العدد2، 2003، ص 296.، 2003). استراتيجية التنويع والأداء المالي: دراسة ميدانية في منشأة عراقية. *دراسات العلوم الإدارية، المجلد 30*(العدد2)، 296.

عبد الغني دادان. (2006-2007). *قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حالة بورصتي الجزائر و باريس*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

عصام محمود حسن هنطش، و ابراهيم جابر السيد أحمد. (2019). *الإدارة الرشيدة والحوكمة* (المجلد الطبعة الأولى). مصر: دار العلم والأمان للنشر والتوزيع.

عمر علي عبد الصمد . (2017). *حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبية*. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

مجيد الكرخي. (2020). *مؤشرات الأداء الرئيسية* (المجلد الطبعة الأولى). الأردن ، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد شطوطي. (2020). *الحوكمة وأخلاقيات المهنة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمد محمود الخطيب. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات*. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.

نرمين أبو عطا. (2003). *حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية*. الولايات المتحدة الأمريكية: مركز المشروعات الدولية الخاصة.

نوفل موسى. (2002). *تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن باستخدام معدل العائد للفترة 1991-2000*. المفرق، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية: جامعة ال البيت.